

تقرير التمويل الإسلامي الأصغر

25 فبراير/شباط 2009

لصالح

المنظمة الدولية لقانون التنمية

ألين وأوفري
ألين أند أوفري (ذ م م)

المحتويات

القسم

1. مقدمة
2. الشريعة الإسلامية
3. المبادئ والمبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتمويل
4. علماء الشريعة وهيئات الرقابة الشرعية
5. الاتفاق مع أحكام الشريعة الإسلامية
6. الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية
7. التمويل الإسلامي في الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية)
8. التمويل الإسلامي في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا
9. التعثر في سداد الديون الشخصية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية
10. المساهمون
11. المصادر

1- مقدمة

أعد هذا التقرير لمساعدة المنظمة الدولية لقانون التنمية المعروفة اختصاراً بـ (IDLO) على فهم مبادئ الشريعة الإسلامية الأساسية التي تنظم تقديم منتجات وخدمات التمويل الإسلامي، والعمليات التي يتطلبها الحصول على الموافقة الشرعية على العمليات والمنتجات الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية والعلاقة بين الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية في بعض المناطق. كما يلخص هذا التقرير نتائج البحوث التي أجريت عن حالة التمويل الإسلامي الأصغر في بلدان معينة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا.

والمعلومات التي يتضمنها هذا التقرير مصدرها خبرتنا في تقديم المشورة في المعاملات الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية والمصادر والمواد المتوفرة للجمهور. غير أننا لم نتحقق على نحو مستقل من صحة المعلومات التي اقتبست من المصادر الخارجية التي استخدمناها ولا يعتبر هذا أقرار بدقتها أو كمالها. وعلاوة على ذلك، لم نجر بحثاً شاملاً لجميع المعلومات أو المواد المتوفرة للجمهور فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي الأصغر، وكان بحثنا في هذا الموضوع قائماً على المصادر والمواد المدرجة في القسم الحادي عشر (المصادر).

وقد أعد هذا التقرير لمساعدة المنظمة على إثراء فهمها للتمويل الإسلامي وحالته في عدد مختار من البلدان. ولا يمثل (ولا ينبغي أن يعتمد عليه في) مشورة قانونية من مؤسسة ألين آند أولفي التي تخلي مسؤوليتها عن أي واجب أو مسؤولية تجاه أي شخص فيما يختص بمحتويات هذا التقرير. هذا التقرير لعلم المنظمة الدولية لقانون التنمية فقط. وقد طلبت المنظمة الإذن من ألين آند أولفي¹ في نشر هذا التقرير على موقعها الإلكتروني الموضح. وعلى أي شخص يقرأ هذا التقرير على موقع المنظمة على الإنترنت، أن لاحظ بعناية محتويات الفقرات الموضحة أعلاه.

¹ تشير عبارة ألين وأولفي Allen & Overy إلى مؤسسة ألين آند أولفي (ذ م م) Allen & Overy LLP أو متعهدوها أو المؤسسة ومتعهدوها معا.

2- الشريعة الإسلامية

1-2 تعريف الشريعة الإسلامية

تسعى الشريعة الإسلامية نحو تنظيم جميع أوجه حياة المسلمين. وتنقسم بوجه عام إلى مجموعتين من القواعد والأحكام: أحدهما يتعلق بالعبادات المفروضة والأخرى تتعلق بالمعاملات اليومية خارج إطار العبادات المفروضة، بما في ذلك المعاملات التجارية والمالية.

والشريعة الإسلامية غير مقننة. فهي تشتمل على قواعد ومبادئ عامة مصدرها القرآن (الكتاب المقدس لدى المسلمين)، والسنة الفعلية وأحاديث الرسول محمد² (كما سيرد بالتفصيل فيما بعد). ويمكن تفسير هذه المبادئ العامة وتطويرها لتتناول موضوعات أو ظروفًا جديدة تنشأ من حين لآخر. وقد دعم الشريعة فقه إسلامي غني نشأ عبر قرون متعاقبة من خلال المدارس الفكرية (المذاهب). والنقطة الأساسية التي يجب ملاحظتها هي أنه على الرغم من اتفاق المدارس الفكرية على أصول الشريعة التي نص عليها القرآن والسنة الفعلية والأحاديث النبوية، فقد تنطوي تلك المصادر على رؤى مختلفة في تفسيرها وتطبيقها.

2-2 مصادر الشريعة الإسلامية

هناك عدد من مصادر الشريعة الرئيسية والفرعية.

(أ) القرآن

القرآن هو المصدر الرئيسي للشريعة الإسلامية ويعتقد المسلمون أنه هو كلام الله المنزل على النبي محمد (صلى الله عليه وسلم). وتخضع الأدلة المأخوذة من المصادر الأخرى لنصوص القرآن.

(ب) السنة

وتعني كلمة السنة لغة "الطريق المعروف معرفة جيدة" والسنة أحد المصادر الرئيسية للشريعة وتتضمن الروايات المنقولة عما قاله النبي محمد³ أو فعله خلال حياته فيما يتعلق بالأمور التي لها علاقة بالشريعة. كما تتضمن السنة أقوال الآخرين التي سكت عنها النبي إقرارًا بها.

(ج) الحديث

وهو مصدر رئيسي آخر من مصادر الشريعة الإسلامية، عبارة عن روايات مسجلة لأقوال وأفعال النبي محمد. ويعتمد اشتقاق السنة من الأحاديث أو اختلافها عنها على السياق والمدرسة الفكرية التي تتعامل معها.

(ج) القياس

القياس عملية عقلية تمد نطاق تطبيق الأحكام الواردة في القرآن والسنة إلى حالات جديدة بالقياس عليها.

(هـ) الإجماع

يمثل الإجماع توافق آراء المجتمع الإسلامي (سواء على المستوى الأكاديمي المحلي أو العالمي) في مسألة ما.

(و) الاجتهاد

الاجتهاد هو تفسير الفقهاء وآراءهم في مسألة ما. القياس والإجماع والاجتهاد جميعها مصادر فرعية في الشريعة الإسلامية.

² صلى الله عليه وسلم (المترجم)

³ صلى الله عليه وسلم (المترجم)

3-2 المسائل المتعلقة بتفسير الشريعة الإسلامية وتطبيق أحكامها

نظرا لأن الشريعة الإسلامية ليست قانونا مدونا ومصنفا، ونظرا لأنها خاضعة للتفسير، فأراء علماء الشريعة قد تختلف في نفس المسألة الشرعية اعتمادا على المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها العالم.

وعلاوة على ذلك، قد تتغير آراء العلماء في المسائل الشرعية بمرور الوقت. وقد يؤدي ذلك إلى الشك والتفاوت في تفسير الشريعة الإسلامية وتطبيق أحكامها في أرجاء العالم الإسلامي.

3- المبادئ والمحرمات الشرعية المتعلقة بالتمويل

ثمة عدد من المبادئ والمحرمات المتعلقة بالتمويل والعمليات التجارية التي تفرق بين التمويل الإسلامي والأشكال التقليدية الأخرى. وكي تكون المعلومة كاملة، ينبغي أن نذكر أن هناك مذهبين رئيسيين في الإسلام، وهما المذهب السني والمذهب الشيعي غير أن معظم المسلمين ينتمون للمذهب السني، وما يلي يقتصر في تناوله على المبادئ العامة في التمويل الإسلامي في المذهب السني.

وفيما يلي المبادئ الشرعية الرئيسية التي ترسي مبادئ التمويل الإسلامي، والتي أدت إلى نشوء صناعة تمويل إسلامي مستقلة:

3-1 تحريم الربا والفائدة

في ظل أحكام الشريعة الإسلامية، من غير الجائز أن تحصل من الآخرين فائدة أو تدفعها لهم أو تحصل عليها منهم. فالشريعة لا تعترف بالقيمة الزمنية للأموال؛ وبالتالي فمن غير الجائز أن تحصل على المال عن طريق إقرضه للغير. فالمال يجب أن يستخدم لخلق قيمة اقتصادية حقيقية ومن غير الجائز أن تجني أرباحا من استثمار الأموال في شيء بخلاف الأنشطة التجارية الجائزة والتي تتضمن تحمل الممول أو المستثمر لشيء من المخاطر التجارية. وهذا التحريم هو القوى الدافعة الرئيسية في صناعة التمويل الإسلامي الحديثة.

ويمكن أن يتخذ الربا أحد شكلين: وهما ربا النسبية و ربا الفضل.

فربا النسبية هو المبلغ الزائد الذي يتقاضاه المقرض بالإضافة إلى رأس المال. وهذا النوع من الربا يشبه المفهوم التقليدي للفوائد في أنشطة الإقراض التقليدية. والنوع الثاني، وهو ربا الفضل هو العوض الزائد دون أي شكل من أشكال المقابل.

وربا الفضل يمكن أن ينطبق على العديد من عقود تبادل السلع. والفكرة هي أنه عندما يُدفع مقابل، فينبغي أن يبرر أو أن يقابله نشاط محدد وينبغي أن يرتبط المقابل بمخاطر معينة. وبالتالي، عندما يتبادل الطرفان سلعا من نفس القيمة ويدفع أحدهما مقابل زائد للطرف الآخر، فهذا يعرف بالربا.

3-2 تحريم الحصول على مكسب من الميسر

من المحرم أن يحصل المسلم على ربح من الميسر. فالمقامرة محرمة في الشريعة الإسلامية. فأى عقود أو إجراءات تتضمن الميسر تأخذ حكم الحرمة هي الأخرى. وعلى الرغم من هذا فمن المقبول في ظل أحكام الشريعة الإسلامية أن يكون هناك عنصر من الميسر في معظم الإجراءات التجارية، فبخلاف التحريم التام للربا، يعتمد الأمر هنا على درجة الميسر التي تتضمنها وما إذا كان الغرض من العملية هو الحصول على ربح من بعض الجهود الإنتاجية أو هو مجرد المغامرة.

فالتفرقة بين الميسر المحرم والمضاربة⁴ التجارية المشروعة ليست واضحة من الناحية العملية وهناك أمثلة تكون فيها التفرقة بينهما صعبة.

فعلى سبيل المثال، من المقبول بصفة عامة أن يسمح بالاستثمار بالأسهم في شركة تعمل في نشاط جائز شرعا بغية الحصول على أرباح أسهم وأرباح رأسمالية فيما بعد نتيجة لهذا الاستثمار. هناك بالطبع درجة من المضاربة التجارية في التوقعات المستقبلية للشركة عندما يُستثمر بالأسهم، ولكن مدى حل أو حرمة هذه المضاربة يعتمد على نية المستثمر، أي أنه إذا كانت النية تتجه إلى الحصول على ربح سريع بالمضاربة في الحركة المتوقعة لأسعار الأسهم خلال فترة زمنية قصيرة جدا (مثله مثل التجارة اليومية حسب حُجة المحاجين)، أو إذا كان القرار قائما على التقييم الدقيق لنتائج الشركة السابقة والتوقعات المستقبلية. وعلى الجانب الآخر، مشتقات الأسهم مثل المشتقات المرتبطة بالمؤشر ينظر إليها بشكل عام باعتبارها غير مقبولة بموجب أحكام الشريعة الإسلامية نظرا لأنها تتضمن مضاربة على حركة مؤشر الأسهم.

3-3- الغرر في المعاملات التجارية

يعتبر العلم بشروط أي معاملة من أهم المتطلبات التي تشترطها الشريعة. فمرة أخرى، في حالة المضاربة، يكون من المقبول وجود درجة من الشك التجاري ولكن يجب ألا يوجد أي غرر بشأن الشروط الأساسية في المعاملة. فعلى سبيل المثال، في أي معاملة تتضمن بيع أصول، ينبغي أن ينص عقد البيع على بيان واضح للأصول الجاري بيعها، وسعر البيع ووقت تسليم الأصول للمشتري. وبالمثل، يجب أن يوضح عقد الإيجار الأصول محل الإيجار، ومدة عقد الإيجار والإيجار الواجب دفعه بموجب العقد. ومن أسباب عدم اعتبار عقود التأمين التقليدية عقودا جائزة شرعا، عدم التأكد من توقيت دفع مبلغ التأمين، حيث لا توجد طريقة لمعرفة ما إذا كان الحدث المؤمن عليه سيقع أم لا كما لا توجد طريقة لمعرفة توقيت وقوعه.

ومن الأمثلة الرئيسية للغرر في سياق التمويل الإسلامي الحديث:

- (أ) نصيحة عميل بشراء أسهم شركة معينة تكون محل مناقصة استحواذ، بسبب توقع ارتفاع أسعار أسهمها؛
- (ب) شراء منزل يحدد سعره في المستقبل؛
- (ج) عندما يكون محل العقد أو مواصفاته غير معروفة؛
- (د) المدفوعات المؤجلة بموجب عقد عندما يكون التأجيل لفترة غير معلومة.

3-4 يجب أن تكون جميع الأنشطة جائزة شرعا

يجب ألا يشارك المسلمون في أنشطة محرمة بموجب أحكام الشريعة (أو أن يجنوا أي أرباح منها). وبالتالي، فمن غير الجائز للمسلم الاستثمار في عمليات تجارية تنطوي على أنشطة مثل صالات القمار أو مصانع الخمر أو المصانع التي تصنع منتجات لحم الخنزير. ومن غير الجائز للمصارف الإسلامية أن توفر التمويل لأي من تلك الأنشطة. غير أن التفسير الصارم للغاية لهذه القواعد تعني أن المسلمين لا يسمح لهم بالاستثمار إلا في عدد محدود جدا من الأنشطة التجارية على المستوى الدولي. فعلى سبيل المثال، يعني ذلك عدم جواز استثمار المسلمين في فندق يقدم الخمر أو شركة أطعمة تصنع منتجات لحم الخنزير كجزء من نشاطها أو أي نشاط ينطوي على إقراض الأموال أو اقتراضها بفائدة.

وفي ضوء الاعتبارات العملية للتجارة الدولية وبغية تمكين المستثمرين المسلمين من المشاركة فيها، طرح عدد من علماء الشريعة رؤية تجيز للمسلمين الاستثمار في المشروعات أو الشركات غير المتفقة مع أحكام الشريعة اتفاقا تاما بشرط توفر عدد من الشروط. ومن بين تلك الشروط:

- (أ) جواز النشاط التجاري الرئيسي وفقا لأحكام الشريعة؛

⁴ المقصود هنا بالمضاربة تحمل مخاطر العمليات التجارية وليس المضاربة بالمعنى الاصطلاحي الذي سيرد فيما بعد في هذا التقرير. (المترجم)

(ب) أي دخل ينتج عن الأنشطة المحرمة لا ينبغي أن يشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي دخل الشركة أو النشاط (وهذه النسبة تتراوح من 5% إلى 20%) من إجمالي الدخل اعتماداً على طبيعة النشاط المحرم وعلماء الشريعة المشاركين)؛

(ج) يجب ألا يتجاوز إجمالي مبلغ الديون التي تتحملها الشركة أو النشاط نسبة مئوية من الأصول أو رأس المال السوقي (هناك خلاف بين علماء الشريعة بشأن النسبة المقبولة وتتراوح بين 25% إلى 35% من إجمالي الأصول أو رأس المال السوقي اعتماداً على علماء الشريعة المشاركين)؛

(د) يجب ألا تتجاوز المبالغ التي تحصل عليها الشركة من النشاط نسبة مئوية من أصولها أو رأس مالها السوقي (عادة ما يحدد بين 25% و33%).

4- علماء الشريعة وهيئات الرقابة الشرعية

4-1 دور علماء الشريعة

أحد السمات المميزة للتمويل الإسلامي هو الدور الذي يلعبه علماء الشريعة. فعلماء الشريعة يلعبون كلاً من الدورين الاستشاري والإشرافي في التمويل الإسلامي. فهم المسؤولون في نهاية الأمر عن تحديد ما إذا كانت عملية ما أو منتج ما يتفق مع الشريعة. ويمكنهم أن يحددوا ذلك بصورة فردية أو من خلال هيئات الرقابة الشرعية التي تتألف من عالمين أو أكثر (كما هي الحالة في العادة) (انظر ما يلي للاطلاع على مزيد من المعلومات).

لا يوجد تدريب أو تأهيل رسمي لمن يتولى الاضطلاع بدور عالم الشريعة. بيد أنه ينبغي لعالم الشريعة أن يتمتع بفهم عميق ومعرفة دقيقة بالقرآن والحديث والسنة والشريعة الإسلامية بشكل عام بغية الاعتراف به وقبوله بوصفه من علماء الشريعة الإسلامية. وفي المعتاد يحصل العالم على تلك المعرفة وذلك الفهم من خلال الدراسة التقليدية في المؤسسات الدينية التقليدية. وغالباً ما يكون العلماء النشيطون في مجال التمويل الإسلامي لديهم معرفة بالاقتصاد والتمويل.

4-2 أبرز علماء الشريعة النشيطون في المجال

هناك عدد من العلماء ذائعي الصيت متخصصون في تطبيق المبادئ الشرعية على التمويل. ويقدم عدد كبير من هؤلاء في الشرق الأوسط وباكستان وماليزيا. وفيما يلي طائفة من أبرز العلماء النشيطون في هذا المجال:

الشيخ تقي عثمانى (باكستان)؛

الشيخ نظام يعقوبي (البحرين)؛

الدكتور محمد علي الجاري (السعودية)؛

الدكتور أبو الستار أبو غدة⁵ (سوري مقيم في السعودية)؛

الدكتور محمد عمران أشرف عثمانى (باكستان)؛

⁵ هكذا في الأصل الإنجليزي، ولكن يبدو للمترجم أنها "عبد الستار أبو غدة" بعد الاطلاع على عدة مراجع. (المترجم)

الدكتور حسين محمد حامد حسان (الإمارات العربية المتحدة)؛

الدكتور محمد داوود بكار (ماليزيا).

3-4 دور هيئات الرقابة الشرعية

وتكون هيئات الرقابة الشرعية في المعتاد مسؤولة عن مراجعة العمليات والمنتجات والعمليات الإسلامية في المؤسسة؛ بغية التأكد من اتفاتها مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويختلف نطاق الدور الذي تضطلع به هيئات الرقابة الشرعية من مؤسسة إلى أخرى وبين المناطق ذات الاختصاص القانوني المختلف، فتلك المناطق مازالت في حاجة لوضع إطار تنظيمي مفصل لتنظيم مسألة تعيين هيئات الرقابة الشرعية، ونطاق واجباتها أو المؤهلات الواجب توافرها ليصبح شخص ما عالماً من علماء الشريعة. إن بعض الأقاليم الجغرافية لا تشترط أن تضم المؤسسات التي تقدم المنتجات والخدمات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية هيئات رقابة شرعية. وبالمثل بعض الإجراءات التي تتضمن هيئات الرقابة الشرعية لها طبيعة طوعية ونطاق مشاركتها يمكن أن تتراوح من المشاركة في عمليات المؤسسة وعقد اجتماعات منتظمة مع إدارتها (كما هو الحال في بعض المصارف الإسلامية التقليدية) حتى تشارك في مراجعة شرعية العمليات أو المنتجات المقترحة كل عملية على حدة.

وعادة ما يتسم علماء الشريعة أعضاء هيئات الرقابة الشرعية بالذكاء ويتعرضون بصفة عامة لطائفة واسعة من المسائل من خلال العمل في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في العديد من المؤسسات.

4-4 عمل علماء الشريعة وهيئات الرقابة الشرعية من الناحية العملية

يمكن أن يشارك علماء الشريعة (سواء منفردين أو باعتبارهم جزءاً من هيئات الرقابة الشرعية) في العمليات كل على حدة أو يعينون في هيئة رقابة شرعية في مؤسسة مالية تعييناً دائماً. ونظراً للأسباب التالية، حتى لو لم يكن مطلوباً من المؤسسة تعيين عالم شريعة أو تأسيس هيئة رقابة شرعية، فهناك مزايا عديدة يجلبها ذلك (مثل الثقة في المستثمرين والعملاء المحتملين).

وتتكون هيئة الرقابة الشرعية سواء التي تنظر عملية ما أو التي تراجع منتجاً معيناً من عدد لا يقل عن ثلاثة من علماء الشريعة. وعندما تشارك هيئة الرقابة الشرعية في عملية ما، عادة ما تشارك في وضع مذكرة الشروط المبدئية الأساسية وفي مراجعة المسودة قبل النهائية لمستندات العمليات، على الرغم تفاوت مستوى عالم الشريعة أو هيئة الرقابة الشرعية المشاركة من عملية إلى أخرى. يعتبر قلة عدد علماء الشريعة المتمتعين بمؤهلات عالية ملائمة من المسائل الملحة في الوقت الحالي.

كما أن علماء الشريعة الذين يعملون في هذا المجال مشغولين للغاية ويصعب الحصول على خدماتهم في بعض الأحيان. وعادة ما يكون الاتصال بعلماء الشريعة عن طريق الهاتف أو الفاكس أو البريد الإلكتروني، غير أن الاتصال ببعض علماء الشريعة يتطلب مقابلتهم وجهاً لوجه.

ويتم التوصل إلى قرارات هيئات الرقابة الشرعية سواء حول مدى شرعية عملية أو منتجاً معيناً عن طريق توافق الآراء. ثم يصدر علماء الشريعة فتوى لتأكيد موافقة العملية أو المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية. إذا اشترك عالم واحد في مراجعة العملية أو المنتج، فإنه يصدر فتوى بعد اطمئنانه إلى أن العملية أو المنتج المقترح يتفق مع متطلبات الشريعة.

4-5 الاعتبارات الواجب مراعاتها في تعيين عالم الشريعة أو هيئة الرقابة الشرعية

كما سبق أن ذكرنا، ما زالت معظم المناطق في حاجة إلى وضع إطار تنظيمي قانوني لتنظيم تعيين هيئات الرقابة الشرعية أو لتحديد المؤهلات التي يتطلبها اكتساب وصف عالم الشريعة. حتى أن بعض المناطق لا تشترط أن يكون لدى المؤسسة التي تقدم المنتجات المتفقة مع أحكام الشريعة هيئات رقابة شرعية (أو حتى إشراك أي علماء شريعة). إذن فما الذي يدعو المؤسسة إلى التعرض لمتاعب وتحمل مصروفات تعيين عالم شريعة أو هيئة رقابة شرعية إذا كان الإطار التنظيمي واجب التطبيق لا يشترط ذلك؟ الإجابة هي الحصول على الثقة اللازمة لدى المستثمرين والعملاء المحتملين. وعملياً، لا تستطيع المؤسسة التي تريد المشاركة في صناعة التمويل الإسلامي أن تحوز الثقة إلا إذا كان بها هيئة رقابة شرعية.

ومن أهم الاعتبارات الواجب مراعاتها عند تعيين هيئة رقابة شرعية تشكيل تلك الهيئة. حيث أن تشكيل هيئة الرقابة الشرعية عامل حاسم في تقرير ما إذا كانت المؤسسة تحظى بالقبول بين المستثمرين والعملاء المحتملين كجهة تقدم المنتجات والخدمات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتحظى بالثقة أم لا. كما أن المؤسسات ينبغي أن تُعيّن علماء ذوا خبرة ومعروفين في المنطقة التي تعمل فيها المؤسسة حيث سيكون لذلك أثر إيجابي على الثقة بالمؤسسة وتوقعات نجاح أعمالها.

ومن بين الاعتبارات الأخرى الهامة عند تعيين هيئة رقابة شرعية التأكد من أن الهيئة تتشكل من علماء شريعة يمثلون تعدد المدارس الفكرية الإسلامية، حيث إن ذلك سيساعد في تقليل مخاطر الخلافات بشأن مدى شرعية منتج أو خدمة ما من عدمه.

كما ينبغي أن نلاحظ أن بعض عمليات التمويل الإسلامي يوافق عليها عالم واحد. وهذا يحدث بشكل عام في حالة العمليات الخاصة التي يوجد بها عدد محدود من الأطراف أو المستثمرين، وهؤلاء الأطراف أو المستثمرون مستعدون للاعتماد على فتوى صادرة عن عالم واحد يختارونه.

5- الاتفاق مع أحكام الشريعة الإسلامية

1-5 عام

وبصفة عامة يُعامل المنتج أو الخدمة التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية إذا اصدر أحد علماء الشريعة أو هيئة رقابة شرعية فتوى تؤكد رأيها في أن العملية أو المنتج يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية. غير أن الفتوى لا تضمن قبول العملية ذات أو المنتج ذي الصلة من كل علماء الشريعة. ففي حقيقة الأمر تحدث أحيانا خلافات بين علماء الشريعة الإسلامية مع هيئة الشريعة في المؤسسات. وكما سبق أن ذكرنا في هذا التقرير، هناك مدارس فكرية مختلفة في الفقه الإسلامي وفي حين تتفق كلها في مبادئ الشريعة، فيمكن أن يكون لها آراء مختلفة في تفسيرها وتطبيقها (وأحيانا يحدث ذلك بالفعل).

2-5 الخطوات التي تنطوي عليها الموافقة الشرعية

من المهم أن نضع في أذهاننا أن خطوات الحصول على الموافقة الشرعية ستتفاوت من مؤسسة إلى أخرى ومن الممكن أن تختلف من عملية إلى أخرى أيضاً. فعلى سبيل المثال، قد يكون لدى المصارف الإسلامية أو المصارف التقليدية التي بها قسما إسلاميا أو «نافذة» إسلامية هيئة رقابة شرعية، في حين أن المؤسسات الأخرى قد لا تضم هيئات رقابة شرعية ولكنها قد تتصل بأحد علماء الشريعة بخصوص كل عملية على حدة أو فيما يتعلق لمنتج معين. وعندما يكون لدى المؤسسة هيئة رقابة شرعية دائمة، تكون عملية الحصول على الموافقة الشرعية (التي تصل ذروتها بإصدار الفتوى) على النحو التالي:

(أ) يناقش القسم التجاري المختص في المؤسسة العملية أو المنتج المقترح مع المنسق الشرعي في المؤسسة (أو القسم الذي ينسق مع هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسة)؛

(ب) يدلي المنسق الشرعي برأيه في العملية أو المنتج المقترح، وبناء على خبرته، يخطر القسم التجاري بما إذا كانت هيئة الرقابة الشرعية من المرجح أن توافق أم لا. وفي حالة شعور المنسق الشرعي بأن العملية أو المنتج لن يحصل على الموافقة، فإنه يقترح التغييرات التي ينبغي إدخالها عليه لتحسين فرصه في الحصول على الموافقة؛

(ج) وبمجرد إجراء أي تغييرات يقترحها، يقدم المنسق الشرعي البيانات الضرورية المتعلقة بالعملية لهيئة الرقابة الشرعية؛

(د) تنتظر هيئة الرقابة الشرعية العملية أو المنتج المقترح وإما أن تطلب إجراء تغييرات قبل اعتماده أو تعتمده كما هو؛

فإذا وافقت عليه، تصدر هيئة الرقابة الشرعية فتوى تؤكد أن العملية أو المنتج يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

فإذا لم يكن لدى المؤسسة هيئة رقابة شرعية دائمة، فقد تعين هيئة رقابة شرعية مؤقتة أو عالم شريعة واحد (على حسب الظروف). ويمكن للمؤسسة أن تتصل بهيئة رقابة شرعية أو عالم شريعة مباشرة بغية الحصول على الموافقة الشرعية على العملية أو المنتج ذي الصلة. وبدلاً من ذلك، قد تستعين المؤسسة بمستشار شرعي مستقل للاتصال بهيئة الرقابة الشرعية أو العالم الشرعي بغية الحصول على الموافقة الشرعية. وعادة ما يتمثل الدور الذي يقوم به المستشار الشرعي المستقل مع الدور الذي يقوم به المنسق الشرعي الداخلي.

6- الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية

1-6 مقدمة

هناك سؤال غالباً ما يطرح نفسه عند إبرام العقود أو إجراء العمليات المالية في الشرق الأوسط حول مدى انطباق أحكام الشريعة الإسلامية على الالتزامات التعاقدية. وتتفاوت الإجابة من منطقة لأخرى، حيث ليس يوجد اتفاق حول توقيت ومكان انطباق الشريعة. فغالباً ما يعتمد ذلك على الهيكل الديني والاجتماعي للمجتمع، والنظام القانوني، وأحكام الدستور والقانون المدني في كل منطقة.

فقد تطبق الشريعة مباشرة باعتبارها القانون واجب التطبيق في المنطقة التي لا يوجد فيها نظام قانوني مكتوب كامل، أو قد تطبق بصورة غير مباشرة من خلال تطبيق القوانين التشريعية التي مصدرها جزئياً أو كلياً الشريعة الإسلامية، أو قد تطبق بوصفها مصدراً من مصادر القانون لملء الفجوات التشريعية.

والمخلص التالي يلقي الضوء على المناهج المتباينة التي تتبعها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في تطبيقهما للشريعة وأثرها على الالتزامات التعاقدية. كما يدرس منهج المحاكم الإنجليزية في التعامل مع العقود التي تخضع للقانون الإنجليزي والتي تعتبر أيضاً خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية.

2-6 مقارنة بين تطبيق الشريعة الإسلامية في النظام القانوني الإماراتي مع تطبيقها في النظام القانوني السعودي

لا يوجد قانون مدني في المملكة العربية السعودية، فالشريعة تطبق على نحو مباشر بوصفها القانون واجب التطبيق في البلاد فيما يتعلق بكل من المسائل التجارية والشخصية. ولا يطبق قانون آخر يكون مخالفا للشريعة الإسلامية. فالقانون الأساسي في المملكة العربية السعودية يؤكد أن القرآن والسنة النبوية هما المصدران الوحيدان للقانون، ويجب أن تتفق جميع القوانين واللوائح مع الشريعة الإسلامية. وبالتالي لا يمكن أن يطبق أي حكم أجنبي أو نص دستوري مخالف للمبادئ الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

ويعضد الشريعة الإسلامية في السعودية التشريع صادر عن الدولة السعودية وغيرها من السلطات التشريعية. وتأخذ تلك التشريعات أشكال عدة، وأكثرها شيوعا هو الأوامر الملكية، والمراسيم الملكية، وقرارات مجلس الوزراء، والقرارات الوزارية، والتعميمات الوزارية التي تحيط بكثير من المجالات بما في ذلك قانون الشركات، وقانون التجارة وقانون المناقصات. وجميع تلك القوانين في نهاية الأمر تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية والأجهزة القضائية السعودية مطالبة بتفسير التشريعات الصادرة وفقا لها.

وعلى النقيض من ذلك، لدى الإمارات العربية المتحدة قانونا مدنيا وتتبع النظام القانوني المدني، حيث يقوم القانون الاتحادي رقم 5 لسنة 1985 بشأن المعاملات التجارية (القانون المدني) على القانون المدني الفرنسي، وعلى الشريعة الإسلامية إلى حد ما، وحيث تطبق الشريعة بشكل رئيسي في مجال قانون الأسرة.

وتشير الدساتير في معظم الدول العربية إلى الشريعة الإسلامية باعتبارها: إما مصدرا رئيسيا من مصادر التشريع أو المصدر الرئيسي للتشريع، والفرق هو أن أنها عندما يصف الدستور الشريعة باعتبارها مصدر التشريع، فإن ذلك يعني أن جميع القوانين والنظم الأخرى يجب أن تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

في الإمارات العربية المتحدة، يكتنف الأمر بعض الغموض، فالمادة 7 من دستور الإمارات تنص على أن الشريعة أحد مصادر التشريع، بينما تنص المادة 75 من قانون المحكمة الاتحادية العليا لسنة 1973 على تطبيق المحكمة العليا لأحكام الشريعة الإسلامية أولا ثم القوانين المعمول المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما أنها قد تطبق العرف، إذا لم يخالف الشريعة. كما أنه على النقيض من أحكام الدستور، فالمادة 1 من القانون المدني تشير إلى الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الأول للتشريع في حالة عدم وجود نص تشريعي، وتنص المادة 27 على

أنه في حالة تنازع القوانين، لا يطبق قانون يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والسياسة العامة⁶ والآداب العامة. فثمة أحكام دستورية في الإمارات العربية المتحدة تعتبر الشريعة إحدى مصادر التشريع، بينما يعتبرها القانون المدني وقانون المحكمة الاتحادية العليا المنشئ لأعلى محكمة، مصدر القانون.

وقد كان مدى تطبيق أحكام الشريعة موضوع عدد من القضايا التي نظرتها محكمة الاستئناف العليا في الإمارات، حيث قضت المحكمة بأن الشريعة هي المصدر الرئيسي للتشريع، وتعلو على جميع القوانين الأخرى، ولكن ما على المشرعين هو أن ينفذوا ذلك عند سن تشريعات جديد.

⁶ كما تنص المادة رقم (3) من القانون المدني على أن قواعد السياسة العامة هي القواعد غير المتعارضة مع المبادئ الأساسية للشريعة.

3-6 علاقة الشريعة الإسلامية في الإمارات العربية المتحدة بتنفيذ العقود التي تعتبر متفقة مع الشريعة ومقارنة ذلك بالمنهج الذي تتبعه المملكة العربية السعودية

التعارض بين تحريم الفوائد بموجب الشريعة و"إجازة" فرض الفوائد وتحصيلها بموجب القوانين التجارية قد أثير أمام المحكمة الاتحادية العليا في القرار المؤرخ 6 سبتمبر/أيلول 1983⁷. وقد قررت المحكمة الاتحادية العليا تحريم الفوائد وفقا للشريعة، غير أنها أقرت بعض الاستثناءات عن طريق تطبيق مبادئ أخرى، بما في ذلك "الضرورات تبيح المحظورات" وقالت أن الفقه الإسلامي يسمح باستثناءات بما يحقق المصلحة الكلية للمجتمع، وبالتالي يبرر فرض الفوائد وأخذها على أساس المصلحة العامة. وبالتالي حكمت المحكمة بدستورية المواد 76 و77 من القانون التجاري، اللتين تسمحان بتحصيل الفوائد. كما أن المحكمة أيدت نظرية احترام القاضي لإرادة الطرفين وعدم جواز تجاهل اتفاق الطرفين إلا في حالات استثنائية. فعلى سبيل المثال، إذا اتفق الأطراف على تحصيل فوائد في أحد العقود، فلا يمكن للمحكمة إلغاء العقد ما لم يتجاوز معدل الفائدة المعدل القانوني.

ولكن عمليا، على الرغم من أن الشريعة مصدر من مصادر التشريع في الإمارات، فنادر ما تعتمد المحاكم الإماراتية على الشريعة للفصل في القضايا التي تتضمن عمليات تجارية ولكنها تعتمد بدلا من ذلك على القوانين والمراسيم المنشورة كمصادر رئيسية للقانون للفصل في القضايا، أو حتى قد تعتمد السياسة العامة للدولة. ولكن إذا قررت محاكم الإمارات تطبيق الشريعة فيما يتعلق بالعمليات التجارية التي توصف بالتوافق مع الشريعة الإسلامية، فمن الممكن التوصل إلى تفسيرات مختلفة حول ما إذا كانت العقود التجارية تخضع للشريعة، حيث إن ذلك سيكون رهينا بنصوص الدستور.

ووفقا للقانون السعودي، لا يعتبر نافذا أي نص في اتفاق يتضمن دفع فوائد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أو تحمل تكلفة أي مبلغ بناء عليها أو محسوبا بالإشارة إليها أو تتعلق بها بأي صورة أخرى (وتتضمن الفوائد في هذا السياق أي أموال تعتبرها الجهات القضائية في المملكة العربية السعودية في نفس طبيعة الفوائد). وبالمثل، لا ينفذ أي نص تعاقدي يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية. غير أن عدم نفاذ أي نص يتضمن فائدة لا يؤثر في صحة ونفاذ أي التزام بدفع رأس المال، ومن الجدير بالذكر أيضا أنه باستثناء تجريم الفائدة، لا توجد عقوبات مدنية أو جنائية تتعلق بها أو تنتج عن تحصيلها أو دفعها. وبالتالي، إذا اعتبرت جهة قضائية سعودية نصا في عقد يخالف مبادئ الشريعة الإسلامية (مثل دفع الفوائد)، فإن ذلك النص لا ينفذ في السعودية.

فالتنفيذ الصارم للمنع كان من شأنه أن يجعل عمل القطاع المصرفي الحديث في السعودية ضربا من المستحيل. وبغية التعامل مع تلك القضية، أنشأت الحكومة السعودية لجنة تسوية المنازعات المصرفية تحت إشراف مؤسسة النقد العربي السعودية وخولتها سلطة فض النزاعات ذات الطبيعة المصرفية بين البنوك وعمالها أو بين البنوك بعضها البعض.

لا تطبق مؤسسة النقد العربي السعودي مبادئ الشريعة الإسلامية بطريقة صارمة كما تفعل المحاكم واللجان القضائية في المملكة العربية السعودية، وتقر الإجراءات التي ترى أنها عرفية أو معترف بها عالميا في القطاع المصرفي. وعمليا، تؤيد لجنة النقد العربي السعودية دفع مبالغ لها طبيعة الفوائد فيما يتعلق بالائتمان (والتي

⁷ الشركة المدعى عليها اقترضت أموالا من البنك ثم ادعت أن الشريعة قد حرمت الفوائد. وبالتالي، فالمدعى عليها ليست ملزمة بدفع المبالغ التي يطالب بها البنك. وقد ادعت الشركة أن المحكمة لا يجوز لها تطبيق الشريعة إلا في حالة عدم وجود نص صريح في القانون كما هو منصوص عليه في القانون المدني. المادتان 67 و77 من قانون المحكمة الاتحادية العليا لسنة 1973 تجيز تحصيل الفوائد إجازة صراحة.

7- التمويل الإسلامي الأصغر في الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية)

1-7 مقدمة

كان الدكتور أحمد النجار هو أول من أطلق مبادرة البنوك الإسلامية في عام 1963 في ميت غمر بجمهورية مصر العربية. كان مشروع ميت غمر، الذي يطلق عليه الآن برنامج التمويل الأصغر يقوم على تقاسم الأرباح وتطبيق مفاهيم معينة خاصة بالتمويل الأصغر الحديث. وقد أصبح مشروع ميت غمر هو بنك ناصر الاجتماعي في عام 1971. وعلى الرغم من هذه المبادرة المبكرة في مصر، فقد ظل التمويل الأصغر متأخراً في العالم العربي بالمقارنة بآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية على سبيل المثال. وعلى الرغم من رسوخه في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلا أنه يتسم بالتخلف في المملكة العربية السعودية وما زال في مهده في الإمارات العربية المتحدة.

كثير من الدراسات المسحية التي أجريت على التمويل الأصغر في المنطقة تذكر المملكة العربية السعودية ولا تذكر الإمارات العربية المتحدة على الإطلاق، وقليل من مؤسسات التمويل الأصغر الموجودة في الإمارات العربية المتحدة تنظر إلى الإمارات العربية المتحدة باعتبارها مركزها الإداري وباعتبارها مصدراً محتملاً للأموال وليس مركزاً لتنفيذ المشروعات.

وعلى هذا، عملت الشراكة بين بنك غرامين ومجموعة عبد اللطيف جميل على طرح مبادرات التمويل الأصغر في دول مجلس التعاون الخليجي⁹، ومنذ عام 2006، شهدت الإمارات العربية المتحدة العديد من المؤتمرات الهامة التي تعرض التمويل الأصغر في بادئ الأمر باعتباره نموذجاً تجارياً بديلاً، قد يود المشاركون المشاركة فيه، وبالتالي كفتة أصول بديلة، قد يود المشاركون الاستثمار فيه. في 17 يناير/كانون الثاني 2008، أعلن بنك نور الإسلامي التزامه بخدمة القطاع "غير القادر على التعامل مع البنوك" من الشعب الإماراتي، وفي 20 يناير/كانون الثاني 2009 في القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية العربية في مدينة الكويت، أعلنت جامعة الدول العربية إنشاء صندوق قيمته 2 مليار دولار يديره صندوق التنمية العربية الذي أقيم ليضم برنامجاً للتمويل الأصغر الموجه نحو مساعدة المشروعات الصغيرة خلال الأزمة المالية، عن طريق تقديم الخدمات الائتمانية للصناعات المنزلية الصغيرة والحد من البطالة في العالم العربي.¹⁰

2-7 الفائدة في التمويل الأصغر

(أ) 5-6 نوفمبر/تشرين الثاني 2006 – منتدى التمويل الأصغر الأول، دبي

تحت رعاية عائلة القاسمي وبدعم من مؤسسة زايد، ومؤسسة الإمارات ومؤسسة محمد بن راشد لإعداد القادة، جذب المؤتمر وفوداً من مصر والأردن والكويت وفلسطين والسعودية والسودان واليمن وناقش أنشطة التمويل

⁹ الأعضاء الست في مجلس التعاون لدول الخليج العربية هم البحرين والكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة.

¹⁰ الأعضاء الإثنى والعشرون في جامعة الدول العربية هم المغرب والبحرين وجزر القمر وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وفلسطين وقطر والسعودية والصومال والسودان وسورية وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

الأصغر في هذه الدول. كما تناول المشاركة في التمويل الأصغر على مستوى مبدئي ووجها لوجه وثنائي وإجمالي.

(ب) 13-17 أبريل/نيسان 2008 – منتدى التمويل الإسلامي الدولي، دبي

البروفيسور يونس، الحائز على جائزة نوبل ومؤسسة بنك غرامين وعضو مجلس إدارته المنتدب، أدار حلقة نقاشية تألفت من اختصاصيين عاملين في مجال التمويل الإسلامي من جميع أنحاء العالم لمناقشة كيفية احتياج التمويل الإسلامي العالمي للتحوّل تحولا كبيرا نحو الحد من الفقر. وقد اعتبر تقديم منتجات التمويل الأصغر عن طريق المؤسسات الإماراتية مسألة لم تكن مستعدة لها أو كانت لا تزال مبتدئة فيها. وكان رأي واصم صيفي، رئيس مجلس إدارة شركة الرهن الإسلامي "تمويل"، أن البنوك الإسلامية مازالت في حاجة للمشاركة في التمويل الأصغر "لأن مازال هناك ضغوط لبناء قطاع التمويل الإسلامي، ونظرا لأن توسيع نطاقه لا يمثل أمرا عاجلا.

"أضاف أحمد الجهلي، نائب مدير المجموعة في بنك نور الإسلامي الذي يتخذ من الإمارات مقرا له، أن نسبة الـ 15 بالمائة من سوق التمويل في الإمارات التي يمكن أن تستفيد من مبادرات التمويل الأصغر يراها معظم مقدمو الخدمات المالية مكلفة للغاية ولا يمكن التعامل معها مصرفيا، وأضاف "أنا ركزنا على هذا في بنك نور الإسلامي - ونحن ننشئ بنكا آخر في البنك الرئيسي، بهيكل مختلف حتى يمكننا توزيع التكلفة على المنتجات".

(ج) 30 نوفمبر/نشرين الثاني 2008 – ندوة استثمار التمويل العربي الأصغر، دبي

نظمتها شركة غرامين جميل وهي شركة ذات رأس مال مشترك تركز نشاطها على التخفيف من حدة الفقر في العالم العربي، و«بلوآورشارد» وهي شركة تدير استثمارات التمويل الأصغر وتتخذ من جنيف مقرا لها. وقد قدم هذا المؤتمر التمويل الأصغر باعتباره فئة بديلة من الأصول يمكن للمستثمرين الاستثمار فيها.

(د) يناير/كانون الثاني 2009 – القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، مدينة الكويت

أعلن محمد الصباح، وزير الخارجية الكويتي، عن إنشاء صندوق بقيمة 2 مليار دولار يشمل برنامجا للتمويل الأصغر موجه لمساعدة المشروعات الصغيرة خلال الأزمة المالية، عن طريق تقديم الخدمات الائتمانية للصناعات المنزلية الصغيرة وخفض البطالة في العالم العربي.

3-7 المشاركون في التمويل الأصغر

(أ) الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

نشأ لإدارة التمويل البالغ قيمته 2 مليار دولار الذي أعلن عنه في القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية التي عقدت في مدينة الكويت، وهو عبارة عن مؤسسة تمويل تنموي إقليمية عربية تتألف من أعضاء جامعة الدول العربية.

والهدف من القيمة هو المساعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية من خلال:

(1) تمويل مشروعات التنمية، مع تفضيل التنمية العربية الشاملة والمشروعات العربية المشتركة؛

(2) تشجيع استثمار الأموال الخاصة والعامة في المشروعات العربية؛

(3) توفير الدعم الفني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

وتسعى القمة إلى مساعدة الدول الأعضاء في التخلص من قيود التنمية وزيادة الطاقة الجاذبة وتحقيق معدلات أعلى من النمو وتعزيز التكامل والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

(ب) صندوق الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند)

ويعتبر الصندوق الذي أسس في عام 1980 بناء على دعوة صاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز آل سعود ودعم من دول الخليج العربية، مؤسسة تنمية إقليمية غير هادفة للربح ومعنية بدعم جهودات التنمية البشرية المستدامة التي تستهدف الأشخاص الأكثر حاجة في البلدان النامية، ولا سيما المرأة والطفل. فهو يدعم الجهودات التنموية للمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات، ولا سيما تلك المعنية بتحسين المعايير التعليمية والصحية ومحاربة الفقر.

كما دعم الصندوق تأسيس بنوك للفقراء في البلدان العربية، ومنها بنك الأمل للإقراض الأصغر في الجمهورية اليمنية والبنك الوطني لتمويل المشروعات الصغيرة في الأردن، وبنك الرجاء للانتماء الأصغر في لبنان.

ولدى الصندوق خطط لبرامج مماثلة في السودان، والمغرب وسورية وموريتانيا، ولكن يلاحظ عدم نشاطه في دول الخليج العربية.

(ج) برامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع

(1) برنامج الأسر المنتجة

انطلق المشروع في عام 2004 عن طريق شركة عبد اللطيف جميل على أساس خطة أعمال وضعتها مؤسسة غرامين وتستفيد من الدعم المتواصل من مستشاري بنك غرامين، ويهدف المشروع إلى تمكين المرأة ذات الدخل المنخفض في المملكة العربية السعودية بغرض الارتقاء بمستوى معيشتها، وقد طرح إستراتيجية "القروض متناهية الصغر" التي تستخدم موظفي القروض النسائية لتقديم قروض بدون فوائد تتراوح من 1,000 إلى 5,000 ريال سعودي للنساء لبدء مشروعاتهن المنزلية الخاصة .

(2) مراكز باب رزق جميل

تركز مراكز باب رزق جميل الموجه في في "مرحلتها الأولى" إلى العاطلين من الشباب والفتيات الذين يبحثون عن وظيفة لائقة، على خلق فرص عمل ويقدم ضمن ذلك:

(أ) قروض بلا فوائد بحد أقصى 150,000 ريال سعودي لملاك المشروعات الجديدة أو القائمة ذات الطبيعة الخدمية أو الصناعية أو الإنتاجية؛

(ب) قروض بلا فوائد لتمكين الشباب السعودي من الحصول على سيارات أجرة أو شاحنات مجهزة بالكامل وتسييرها، مما يمكنهم من سداد تكلفة السيارات أو الشاحنات بالتقسيط من ما يحصلون عليه من دخل ويعطيهم الحق في ملكية السيارات أو الشاحنات في نهاية فترة التقسيط؛

(ج) مكتب ومتاجر وإتاحة الحصول على حقوق الامتياز من الشركات العالمية والمحلية لمن يرغب في بدء مشروعه الخاص.

(د) غرامين جميل للتمويل العربي متناهي الصغر المحدودة (غرامين جميل)

أطلق البرنامج في عام 2003 باعتباره "أول عمل تجاري اجتماعي في العالم العربي" ويعمل في دول منها مصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين والسعودية والسودان وسورية وتونس واليمن. وهو عبارة عن شراكة بين مؤسسة غرامين بنغلاديش ومجموعة عبد اللطيف جميل السعودية. ويعتبر شراكة اقتصادية مؤسسات مختارة تعمل في التمويل الأصغر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ويعمل على زيادة طاقته عن طريق تقديم الدعم الفني والمساعدة الفنية والتدريب وإتاحة المواد المترجمة حول أفضل أساليب العمل في مجال التمويل الأصغر. ويأمل في تمكين مؤسسات التمويل الأصغر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجتمعين من الوصول إلى مليون مقترض جديد بحلول عام 2011. ويهدف إلى تمكين هذه المؤسسات من زيادة عرض وعمق نطاق عملها وتحسين موقفها المالي والتشغيلي على المدى البعيد.

(د) شبكة التمويل الأصغر في البلدان العربية (سنايل)

أسست في عام 2002 باعتبارها شبكة ترمي إلى زيادة عدد أعضائها وتتألف من مؤسسات التمويل الأصغر في العالم العربي. ولدى سنايل الآن 64 عضوا من 12 بلدا عربيا يخدمون مجتمعين ما يربو على 80% من إجمالي عملاء التمويل الأصغر في المنطقة. وتعمل سنايل مع مؤسسات التمويل الأصغر لتعزيز أفضل أساليب العمل في العالم العربي من خلال تبادل المعلومات وفرص التدريب والبحوث ومبادرة الشفافية (بالمشاركة مع مؤسسة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر).

(هـ) بنك نور الإسلامي

في 20 يناير/كانون الثاني 2008، أعلن بنك نور الإسلامي نيته تأسيس شركة مع مجموعة بريد الإمارات القابضة لتقديم خدمات مالية تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية للشريحة ذات الدخل المنخفض والتي لا تتعامل مع البنوك من الإماراتيين، حيث دمج "خبرة بنك نور الإسلامي في تقديم الخدمات المالية التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية" مع "الانتشار الواسع والسمعة الطيبة" لبريد الإمارات لتقديم سلة شاملة من المنتجات والخدمات المالية المطورة والمصممة خصيصا لسد احتياجات هذه الشريحة.

(و) البنك السعودي للتسليف والادخار/ وزارة المالية

تأسس البنك السعودي للتسليف والادخار في 1971 بهدف مساعدة المواطنين السعوديين الذين يعانون من محدودية الموارد المالية على التغلب على صعوباتهم المالية. ويقدم البنك قروضا بدون فوائد للزواج وإصلاح المنازل والبحث عن وظائف وغيره من المساعي الاجتماعية، بما في ذلك القروض العائلية التي تصل إلى 20,000 ريال سعودي كحد أقصى للمواطنين السعوديين:

(1) الذين يحتاجون بالفعل للقروض؛

(2) أو الذين لا تتجاوز دخولهم الشهرية 36,000 ريال سعودي؛

(3) أو غير الحاصلين على قروض أو غير مدانين بأي نوع من المبالغ المعلقة لدى البنك السعودي للتسليف والادخار،

وذلك مقابل رهن كاف أو ضمان مقبول من فرد أو شركة يتمتعان بالثقة.

ويهدف برنامج القرض المهني إلى تشجيع المهنيين والفنيين السعوديين المؤهلين في الحصول على وظائف متخصصة ومهنية وفنية بأنفسهم ولصالحهم هم. فيقدم قروضا بدون فوائد يصل حدها الأقصى إلى 200,000 ريال سعودي للمواطنين السعوديين الراغبين في توسيع وتطوير ورشهم الخاصة:

(1) الذين لا تقل أعمارهم عن 21 عاما؛

(2) المتخرجين من جامعة أو كلية أو معهد أو مركز مهني أو فني؛

(3) الملتحقين بمهنة تخدم قطاعا واسعا من المجتمع أو ترتقي بأحد القطاعات الاقتصادية الوطنية؛

(4) الذين مارسوا مهنتهم لمدة لا تقل عن عام.

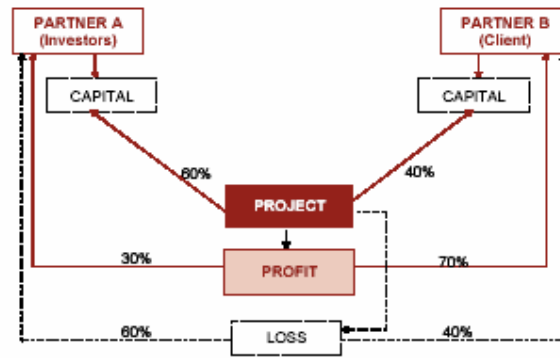
4-7 المنتجات والهيكل التمويلية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

هناك عدد من المنتجات والهيكل المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية يشيع استخدامها في قطاع التمويل الإسلامي يمكن أن تستخدم أيضا في تقديم منتجات وخدمات تمويل أصغر تتفق مع الشريعة. وفيما يلي بيان موجز لهذه المنتجات والخدمات. نحن نعي أن بعض مؤسسات التمويل الأصغر في عدد من البلدان الإسلامية (مثل أفغانستان وبنغلاديش واندونيسيا وماليزيا والسودان وسورية واليمن) تستخدم واحدا أو أكثر من هذه المنتجات والهيكل من ذي قبل.

(أ) المشاركة في الربح

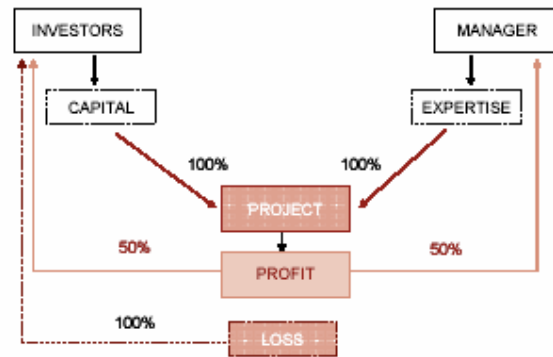
(1) المشاركة

عبارة عن وضع المستثمرين لأسهمهم في مشروع تجاري مشترك وتقاسم أية أرباح أو خسائر ناتجة عن المشروع وفقا للنسب المحددة سلفا. ويحتفظ كل شريك بحقوق إدارة المشروع (غير أنه غير ملزم بممارستها) ويجب أن يحصل على معلومات محاسبية وغيرها من المعلومات حول النشاط، ويجب أن يوافق على زيادة رأس المال من الشركاء الجدد ويجوز أن يحصل على مرتب مقابل المشاركة. ولكن هذا الهيكل لا يتمتع بكثير من الشهرة في التمويل الأصغر؛ نظرا لأن متطلبات إعداد التقارير والشفافية التي تنظم التوزيع العادل لأي أرباح أو خسائر يمكن أن ينتج عنها أعباء وتكاليف تشغيلية كبيرة في المشروعات الصغيرة غير المعتادة على أعمال المحاسبة الرسمية.



(2) المضاربة

عبارة عن قيام المستثمر أو المستثمرين بتقديم الأموال للمشروع التجاري وتوفير مدير يضطلع بمسؤوليات ائتمانية وله خبرة إدارية أو سوقية معينة (وفي بعض الأحيان يقدم مزيد من التمويل). يحتفظ المستثمرون بملكية الأصول ولكن لا يتمتعون بحقوق إدارية. يتقاسم المستثمر (أو المستثمرون) والمدير أية أرباح وفقا لنسب محددة مسبقا. ويتقاسم المستثمر (أو المستثمرون) والمدير أية خسائر حسب مساهماتهم التمويلية كل على حدة. وكما هو الحال في المشاركة، لا تتمتع المضاربة بكثير من الشهرة في التمويل الأصغر نظرا لأن متطلبات إعداد التقرير والشفافية التي تنظم التوزيع العادل لأي أرباح أو خسائر يمكن أن ينتج عنها أعباء وتكاليف تشغيلية كبيرة في المشروعات الصغيرة غير المعتادة على أعمال المحاسبة الرسمية.



(ب) عقد المبادلة

(1) المرابحة

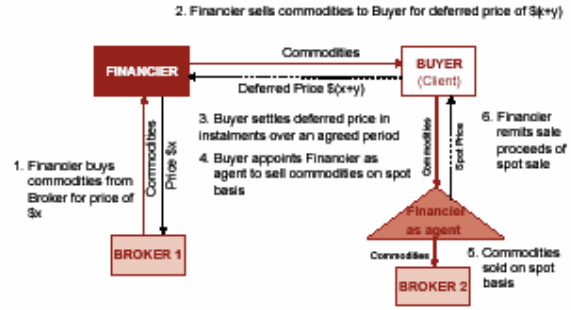
عبارة عن شراء الشريك الممول لأصول ملموسة من بائع وبيعها لمشتري بهامش ربح محدد سلفا. في سياق التمويل التجاري، يسوي البائع سعر الشراء المرفوع عن طريق دفع مبلغ فوري إجمالي. في سياق التمويل الاستهلاكي، يسوي البائع سعر الشراء المرفوع عن طريق الأقساط المؤجلة. وباستخدام التورق وإحدى الأصول التي تتمتع بسوق عالية السيولة، يسد البائع سعر الشراء المرفوع عن طريق الأقساط المؤجلة كما أنه يعين الطرف الممول كوكيل له لبيع الأصول فورا وإعادة الأرباح المحصلة من هذا البيع للمشتري.

والمرابحة هي الهيكل الإسلامي الأكثر شيوعا ومرونة ويستخدم في مبادرات التمويل الأصغر في أرجاء أفغانستان وبنغلاديش واندونيسيا والسودان وسورية واليمن. غير أن تكلفة تنفيذ المرابحة مرتفعة وهناك عدد متزايد من علماء الشريعة لا يوافقون عليها، ولا سيما في مسألة التورق، على أساس أنها عبارة عن مجرد إقراض حيث لا يستفيد المشاركون من الحصول فعليا على السلع التي تتضمنها. وهذا ينطبق على تقديم التمويل الأصغر للمشروعات البائدة والشركات الصغيرة التي لا تتضمن أعمالها بيع وشراء السلع والتي ليس بها أموال فائضة للاستثمار بثقة في السلع.

المربحة البسيطة

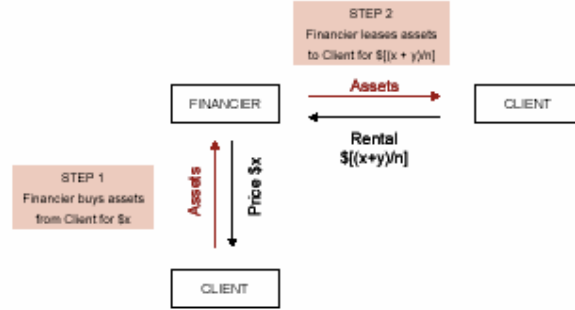


المربحة بالسلع



(2) الإيجارة

عبارة عن توفير ميزة معروفة ناتجة عن استخدام أصل معين أو حيازته أو شغله مقابل مبلغ من المال. في سياق التمويل الاستهلاكي، يشتري الطرف الممول أصلاً من أحد العملاء ويؤجره للعميل بمعدل محدد سلفاً وعلى فترات زمنية محددة سلفاً خلال فترة من الوقت. ويكون الطرف الممول مسؤولاً عن الاحتفاظ بالأصل والتأمين عليه (إلا أنه يجوز له إشراك شخص آخر (غالباً ما يكون العميل) باعتباره وكيل الخدمة) ويجب بقاء الأصل طوال مدة الإيجار. ويجوز للممول أن يتعهد للعميل بالبيع وأن يتعهد العميل للممول بالشراء، مما يعطي العميل خيار شراء الأصول المؤجرة مقابل مبلغ مالي باقي متفق عليه في نهاية مدة الإيجار. كما أنه من الممكن تنظيم الإيجار بحيث ينتقل الأصل المؤجر للعميل ببساطة في نهاية عقد الإيجار.



(3) الاستصناع (الإنتاج / التصنيع)

عبارة عن عملية إنشاء أو تصنيع مع التسليم المؤجل لأصول مصنوعة حسب الطلب ذات جودة وكمية محددتين سلفاً مقابل قسط أو مبلغ إجمالي عند التسليم. ويجب على المصنّع أن يشتري سلعه بنفسه ولكن، طالما اتفقت السلع مع الشروط التعاقدية، يكون العقد نهائياً وغير قابل للإلغاء بعد بدء التصنيع.



(4) السلم

عبارة عن السلم على دفع أحد الأطراف لمبلغ مقدم لطرف آخر مقابل التسليم المستقبلي لأصول ذات جودة وكمية محددتين. ويكون العقد نهائياً وغير قابل للإلغاء بعد دفع سعر الشراء. وعلى الرغم من أن السلم غير مقبول في كثير من المناطق، ففي السلم الموازي يقوم الطرف الممول بإبرام عقد مواز ولكن غير مرتبط وذلك لبيع الأصول عند التسليم مقابل ربح. وعلى الرغم من أن السلم مكلف في تنفيذه وفي حالة تمويل المحاصيل الأجل في المجتمعات الزراعية مثل السودان على سبيل المثال، يغطي تكاليف الإنتاج بزيادة قليلة و كما أن الممولين وليس العملاء هم من يجني أي أرباح محتملة عند نضوج السوق (بعد موسم الحصاد وبعد تسليم الأصول).

8- التمويل الإسلامي في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا

1-8 مقدمة

كان أحد أول برامج التمويل الأصغر في بنغلاديش بالاستعانة بخبرة بنك غرامين وبمبادرة من محمد يونس الحائز على جائزة نوبل. وقد أظهرت دراسة أعدها البنك الدولي في عام 1998 أن عملاء بنك غرامين في بنغلاديش كانوا يتخلصون من الفقر بمعدل 10,000 شهريا. ولكن عنصر الفائدة في نموذج غرامين يجعله غير مناسب للتكرار في بيئة إسلامية وبالتالي هناك حاجة للتمويل الإسلامي الأصغر.

التمويل الإسلامي الأصغر يمثل اقتران صناعيتين تنموان بمعدلات سريعة: وهما التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي. وفي الوقت الحالي، تتركز خدمات التمويل الإسلامي الأصغر في عدد قليل من البلدان، حيث تجيء كل من اندونيسيا وبنغلاديش وأفغانستان في المقدمة. وفقا للدراسة المسحية التي أجرتها المجموعة الاستشارية المعنية بمساعدة الفقراء (CGAP)، يبلغ التمويل الإسلامي الأصغر ما يقرب من 0.5 بالمائة من التمويل الأصغر في العالم على الرغم من أن عدد المسلمين يبلغ 1.2 مليار نسمة.

ويتناول هذا القسم استعراضا للتمويل الإسلامي الأصغر في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا عن طريق استعراض خبرات التمويل الإسلامي الأصغر في باكستان وبنغلاديش واندونيسيا وماليزيا.

2-8 التمويل الإسلامي في باكستان

يوجد في باكستان وبنغلاديش عدد يقدر بـ 122 مليون مسلم يعيشون في حالة من الفقر وتبلغ نسبتهم 10% من عدد المسلمين في العالم.

وتعتبر باكستان واحدة من البلدان القلائل التي بها نظام قانوني وإطار تنظيمي منفصل لبنوك التمويل الأصغر. ويسمح الإطار التنظيمي للبنوك التجارية وبنوك التمويل الأصغر بتقديم طائفة من خدمات التمويل الأصغر للفقراء وذوي الدخل المنخفض من خلال أنظمة متنوعة.

وبالتالي، وضع بنك الدولة في باكستان مبادئ توجيهية لتقديم منتجات وخدمات التمويل الإسلامي الأصغر. والغرض من هذه المبادئ التوجيهية هو زيادة نطاق خدمات ومنتجات التمويل الأصغر التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتحديد الأنواع الأربعة من الأنظمة المؤسسة الملائمة لتقديم خدمات ومنتجات التمويل الإسلامي الأصغر.

وبعيدا عن البنوك، هناك مؤسسات تمويل إسلامي أصغر ملحوظة في باكستان وهي "الأخوة" والإغاثة الإسلامية.

وقد طورت باكستان هيكلًا فريداً يتمركز في المساجد. ففي حالة "الأخوة"، يقدم التمويل الإسلامي الأصغر من خلال قروض صغيرة بدون فوائد (قرض حسن) برسوم إدارية قدرها 5% في إطار روح الأخوة الإسلامية. ولا يوجد تمويل مقدم من جهات مانحة دولية أو مؤسسات مالية. وجميع الأنشطة تدور حول المساجد وتتضمن تفاعلا وثيقا مع المجتمع المحلي. لا يوجد موظفون مستقلون وتوزع القروض وتسدد في المساجد. وتحتاج مجموعة بدون ضمانات ويقوم التمويل الشخصي على ضمانات متبادلة. وتشير الأدلة العارضة إلى أن توزيع القروض في المساجد يترتب عليه إضفاء شيء من القدسية على اليمين التي يؤديها لسداده في الوقت المحدد.

وتوزع الإغاثة الإسلامية تمويلات المرابحة على الأفراد بناء على مزيج من الضمانات الشخصية وحسابات الادخار الجماعية وأصحاب التوقيعات التضامنية والتوصيات المجتمعية لضمان السداد. وتتميز آليات الضمان المذكورة بالكفاءة العالية وتبلغ مستويات السداد من 95% إلى 99%. وعادة ما تقدم تمويلات المرابحة لمقار مشروعات المقترضين. وتعمل الإغاثة الإسلامية بشكل متواصل بالمشاركة لتأسيس برامج إقراض جديدة تقوم على أساس النماذج الإسلامية في التمويل الأصغر وتوسيع البرامج الحالية في نطاق أوسع من المجتمع المحلي. في أحد المشروعات الرائدة الحديثة، تعاون بنك "أتش إس بي سي أمانة" مع الإغاثة الإسلامية لتقديم التمويل لمشروعات التمويل الأصغر الخاصة بالإغاثة الإسلامية في روالبندي في باكستان. كما يساعد أمان إتش إس بي سي في تطوير هيكل الشريعة لتمويل النماذج والعقود، وتوفير التدريب على التمويل الإسلامي للعاملين بالإغاثة الإسلامية. وتقوم الإغاثة الإسلامية في المقابل بإدارة مشروعات التمويل الأصغر وتحديد المستفيدين ودراسة مدى ملائمتهم لتلقي التمويل، ووضع معايير الاستحقاق وإعداد التقارير المالية والاجتماعية لأتش إس بي سي أمانة.

3-8 التمويل الإسلامي في بنغلاديش

كما كانت بنغلاديش واحدة من أول البلدان التي تتبنى التمويل الأصغر، والتي كانت أيضا أولى البلدان التي تتبنى التمويل الإسلامي الأصغر، والذي تبلغ نسبته حاليا 1% من التمويل الأصغر في البلاد، ويتبوأ المكانة الأولى عالميا في مدى انتشاره. وتفيد الأدلة أن أدوات التمويل الإسلامي الأصغر التي تستخدمها مؤسسات التمويل الأصغر في بنغلاديش يسودها نظام المرابحة وعقود البيع المؤجل على أساس مبادئ الإقراض الجماعي. وبالتالي تطور التمويل الإسلامي من خلال نظام القرض الحسن.

وبصفة عامة، فالائتمان النقدي لا يتوسع بما يتفق مع مبدأ "الأهمية" ومن ثم فالبيع بالائتمان يتم من خلال البيع المؤجل والمرابحة. وتتراوح معدلات رفع السعر ما بين 12% إلى 15% بمعدل فائدة سنوي ضمني من 24% إلى 25%. وتعتمد برامج التمويل الإسلامي الأصغر اعتمادا كبيرا على مدخرات أعضاء مؤسسات التمويل الأصغر وأموالهم التي يحصلون عليها من مؤسسة بالي كارما ساهايك المعروفة اختصارا بـ (PKSF).

في دراسة أعدها منان (2007) في بنغلاديش، اتضح أن مؤسسات التمويل الأصغر التقليدية تقوم على افتراضات ضمنية بوجود صراع بين الطبقات الاجتماعية، وتتجه إلى تمكين المرأة، بينما تمكن مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر الأسر عن طريق المسؤولية التضامنية للزوج والزوجة عن طريق إقراض الأسر أو مجموعات من الأسر. ويتضمن إقراض مؤسسات التمويل الإسلامي الأصغر في بنغلاديش بنك بنغلاديش الإسلامي، البنك الاجتماعي والاستثماري في بنغلاديش، والفلاح والإغاثة.

4-8 التمويل الإسلامي في اندونيسيا

تضم اندونيسيا في الوقت الراهن أكبر قدر من التنوع في التمويل التقليدي والإسلامي. فيها واحد من أكثر هياكل التمويل الأصغر تميزا، وتضم ما يقرب من 6,000 وحدة تمويل أصغر رسمية و 48,000 وحدة شبه رسمية مسجلة تخدم ما يقرب من 45 مليون مودع و 32 مليون مقترض. ومعظم مؤسسات التمويل الأصغر اندونيسيا تقع في مناطق ريفية أو شبه حضرية.

لدى أندونيسيا في الوقت الحالي نظام مصرفي أصغر مزدوج تقليدي إسلامي يضم كل من البنوك الريفية التقليدية (بنك بركريديتان راكيات المعروف بـ BPR) والبنوك الريفية الخاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية (بنك بركريديتان راكيات شريعة المعروف بـ BPR). ولدى كل بنك من تلك البنوك الإسلامية هيئة رقابة شرعية منوطة بمراقبة خضوع المنتجات للمبادئ الإسلامية. وعلى النقيض من كثير من برامج التمويل الإسلامي الأصغر التي تقدم منتجا واحدا في بلدان أخرى، تنتم محافظ التمويل في مؤسسات التمويل الإسلامي

الأصغر في أندونيسيا بقدر معقول من التوازن حيث بها طائفة من المنتجات تقوم على أساس المربحة والمشاركة والمضاربة والإيجارة والقرض الحسن.

وعلاوة على بنك بركريديتان راكيات (BPRs) و بنك بركريديتان شريعة راكيات (BPRSs) تشارك المؤسسات التعاونية أيضا في أنشطة التمويل الإسلامي الأصغر، ومنها "بتول مول وات تاميل" المعروفة اختصارا بـ (BMT). وهي عبارة عن برامج تنمية لعامة الشعب تدعمها أموال تأتي من أفراد من المجتمع الإسلامي. وعادة ما تعمل تلك البرامج بمبادئ تقاسم الربح أو الخسارة بدلا من تحصيل الفوائد، وتستخدم القيم الأخلاقية الإسلامية والتضامن الجماعي للتشجيع على سداد القروض. كما تشكل الزكاة (وهي نوع من الضرائب الواجبة على المسلمين على صافي ثروتهم) جزءا لا يتجزأ من برامج "بتول مول وات تاميل".

وهناك نوع آخر من المؤسسات التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي الأصغر وهي محال الرهونات. فهناك ما يقرب من 744 فرع و14 مكتب إقليمي ورئيسي جميعها مملوكة للدولة وتديرها مؤسسة بيروم بيجاديان (PP). وفي عام 2001، أنشأت مؤسسة بيروم بيجاديان وحدة خدمة رهونات شرعية لتنفيذ عمليات الرهن وفقا للشريعة الإسلامية بموجب المادة 7 من اللائحة الحكومية رقم 103 لعام 2003. فمن خلال وحدة خدمة الرهونات الشرعية توفر محال الرهونات قروضا سريعة على أساس الضمانات التي تتخذ شكل الأصول العينية (مثل الجواهر والمعادن النفيسة والأجهزة الكهربائية إلخ) ولا تتطلب إجراءات عمل معقدة. وخلال فترة الإقراض، توفر محال الرهونات مكانا آمنا لحفظ الأصول المرهونة، وفي المقابل تحصل من المقترضين رسما مقابل الرسوم الخاصة بالصيانة والحفظ. وعند الاستحقاق، يكون من حق محال الرهونات بيع الأصول المرهونة أو المزايدة عليها بعد إخطار المقترضين، ما لم يسدد المقترضون الدين ويطلبون استرداد الأصول. ويتحكم في تنظيم عمليات الرهن وينظمها الفتوى رقم (25/DSN-MUI/III/2002) والفتوى رقم 26/DSN-MUI/III/2002 الصادرة عن المجلس الشرعي الوطني في مجلس أوبماس الأندونيسي.

وتخدم برامج التمويل الإسلامي الأصغر في أندونيسيا في الأساس فئتين من العملاء: العملاء الذين لديهم مشروعات قائمة وناجحة لمدة لا تقل عن عامين أصحاب الأعمال الحرة الجدد الذين يتمتعون بخبرة تجارية سابقة. والغالبية العظمى من العملاء تدرج تحت الفئة الأولى وعادة ما تمول من المنتجات المالية الإسلامية مثل المربحة والمشاركة والمضاربة التي تتضمن بعض أشكال المشاركة في الأرباح. وقليل من العملاء يندرجون تحت الفئة الثانية وعادة ما يمولون من القروض الحسنة بدون فوائد أو المشاركة في الأرباح.

5-8 التمويل الإسلامي في ماليزيا

أسست ماليزيا التي تتمتع بمنظومة مصرفية إسلامية متقدمة إلى حد ما، العديد من المؤسسات تحت رعاية جهات حكومية بغية تقديم خدمات التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة باستخدام طائفة واسعة من المنتجات المالية الإسلامية.

وعلاوة على المؤسسات المالية، بذلت جهود أخرى لتنويع مصادر القروض للمشروعات الصغرى وللفقراء، ومنها "أمانة اختيار ماليزيا" المعروفة اختصارا بـ (AIM) والرهن الإسلامي. تأسست "أمانة اختيار ماليزيا" عام 1987 بهدف مساعدة أسر الفقراء المدقعين.

وترتبط أنظمة التمويل الإسلامي الأصغر التي استخدمتها "أمانة اختيار ماليزيا" بنموذج بنك غرامين، فيما عدا تقديم القروض بلا فوائد. وعلى الرغم من أن المقترضين مطالبون بدفع رسوم الخدمة، فعادة ما يطالبون بدفع مبالغ تقل عن المعدلات السائدة في السوق. وقد جاء أن "أمانة اختيار ماليزيا" منذ إنشائها وزعت ما يربو على 2.3 رينغت¹¹ في شكل قروض لعمالها.

¹¹ الرينغت هو العملة الماليزية.

وقد أدى إدخال تطبيق الشريعة في المنظومة المصرفية في عام 1983 إلى إنشاء مؤسسة "الرهن" في عام 1993. وتقدم مؤسسة "الرهن" قروضا قصيرة الأجل بدون فوائد تتطلب وجود ضمانات تقيّم بالأسعار السائدة. وخلال مدة الإقراض، يحصل المقرض رسماً مقابل الاحتفاظ بالضمان. وفي نهاية المدة، يجب دفع المبلغ المقرض والمطالبة بالضمان. وفي حالة عدم سداد القرض خلال المدة المتفق عليها (ما لم تمنح مهلات زمنية)، يحتفظ المقرض بالحق في مصادرة الضمان وبيعه في المزاد لاستعادة القرض مع إعادة أية مبالغ متبقية إلى المقرض.

9- التعثر في سداد الديون الشخصية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

1-9 الإمارات العربية المتحدة

لتنفيذ أي حق في الإمارات العربية المتحدة يجب أن يكون ذلك من خلال الإجراءات القضائية. وبالتالي، يجب أن يطلب الدائن من المحكمة إصدار حكم بتنفيذ حقوقه على المدين. ويجب أن يحصل الدائن على حكم نهائي بشأن دينه ضد المدين. وبمجرد صيرورة الحكم نهائياً وغير قابل للطعن، يجوز للدائن الحصول على حكم قضائي أن ينفذ الحكم عن طريق إيداع الحكم لدى قسم التنفيذ في المحكمة. ثم يخطر المدين ببدا التنفيذ ويطلب منه الدفع خلال 15 يوماً.

فإذا لم يوفي المدين دينه خلال المدة المحددة أعلاه، فيجوز لقاضي التنفيذ أن يأمر بمصادرة الأصول التي يمتلكها المدين وأن يأمر ببيع الأصول المصادرة لسداد التزامات المدين.

فإذا كان الدين المنفذ يزيد عن 100 درهم إماراتي أو عبارة عن غرامة مالية أو نفقة، فيكون من حق قاضي التنفيذ أيضاً أن يأمر بسجن المدين بناء على طلب من الدائن، إذا تقاعس المدين عن السداد وثبتت قدرته على سداد الدين. غير أن سجن المدين لا يلغي حق الدائن في مبلغ الدين.

ولكن لا يصدر الأمر بسجن المدين في الحالات التالية:

- إذا كان عمر المدين أقل من 18 عاماً أو أكثر من 17 عاماً.
- إذا كان للمدين طفل يقل عمره عن 15 عاماً وكان زوجه متوفى (متوفاة) أو مسجوناً (مسجونة).
- إذا كان بإمكان المدين تقديم ضمان بنكي أو ضامن مقبول للقاضي ويمكنه سداد الدين في المواعيد المحددة والإفصاح عن أمواله التي يمكن أن تخضع للحجز، وكان الضمان كافياً لسداد الدين.
- إذا كانت المدينة حاملاً، يمكن تأجيل الحمل لمدة عام بعد الولادة.
- إذا كان المدين يعاني من مرض مزمن ثابت طبيياً ولا يمكنه تحمل السجن، وإذا كان يعاني من مرض مؤقت، فيمكن تأجيل السجن حتى بعد التعافي منه.
- إذا كان الدين أقل من 1000 درهم إماراتي، ما لم يكن المبلغ غرامة مالية أو نفقة مقررة.

يجب ألا تتجاوز مدة السجن شهراً، ولكن يجوز تجديدها بعد الإفراج بـ 90 يوماً إذا استمر المدين في عدم الدفع.

علاوة على ذلك، إذا كان الدائن لديه من الأسباب الجادة التي تجعله يخشى هروب المدين، وكان الدين يتجاوز 10000 درهم إماراتي (أو نفقة)، فيمكن للدائن أن يطلب من القاضي إصدار أمر بمنع المدين من السفر في الحالات التالية:

- إذا كان الدين معروفا ومستحقا وغير مشروط؛
- أو إذا كان الدين مبلغ غير محدد، فيقوم القاضي بتقديره مؤقتا إذا كان الطلب معززا بدليل كتابي، وكان قدم الدائن كفالة تضمن دفع المدين مقابل جميع الأضرار التي تكبدها نتيجة لمنعه من السفر إذا تبين أن إدعاءات الدائن كاذبة.

2-9 المملكة العربية السعودية

لا يوجد في المملكة العربية السعودية لائحة أو مرسوم ينظم تنفيذ الديون الشخصية. ولكننا نفهم أن مسالة التنفيذ تتم من خلال حكم محكمة، أو قرار من مؤسسة النقد العربي السعودي، أو بحكم من لجنة الأدوات التفاوضية في مؤسسة النقد العربي السعودي. وبعد إصدار حكم المحكمة الذي يقضي بدفع الدين، يجوز أن يأخذ الدائن الحكم إلى مركز الشرطة في منطقة المدين لتنفيذه. وتتمتع الشرطة بسلطات تقديرية واسعة في تنفيذ الأحكام بما في ذلك سجن المدينين.

القسم الثاني: Ranajoy Basu and Diane Wood

القسم الثالث: Atif Hanif, Ranajoy Basu and Diane Wood

القسم الرابع: Atif Hanif and Emmanuel Hadjidakis

القسم الخامس: Atif Hanif and Emmanuel Hadjidakis

القسم السادس: Amar Meher, Salam Alsmadi and Afsha Karim

القسم السابع: Amar Meher, Katherine Williams and Jonathan Marshall

القسم الثامن: Chang Chi Hoong, Oscar Franklin Tan and Christina Koh

القسم التاسع: Salam Alsmadi, Afsha Karim and Jonathan Marshall

الإنتاج والتحرير: Roger Wedderburn-Day, Atif Hanif, Amar Meher and Johannes de Jong.

11- المصادر:
القسم الثاني (الشريعة الإسلامية)

Islamic Finance – An Overview, Atif Hanif, [2008] I.E.L.R. 9

Islamic Finance Qualification – The Official Workbook, 2007, Securities and Investment Institute

The Law and Practice of International Capital Markets, 2007, Geoffrey Fuller
<http://www.iht.com/articles/2008/01/22/business/bank.php>

القسم الثالث (المبادئ والمحاذير الأساسية في الشريعة الإسلامية المتعلقة بالتمويل)

Islamic Finance – An Overview, Atif Hanif, [2008] I.E.L.R. 9

Islamic Finance Qualification – The Official Workbook, 2007, Securities and Investment Institute

The Law and Practice of International Capital Markets, 2007, Geoffrey Fuller

القسم الرابع (علماء الشريعة وهيئات الرقابة الشرعية) والقسم الخامس (الاتفاق مع أحكام الشريعة الإسلامية)

Islamic Finance - An Overview, Atif Hanif, [2008] I.E.L.R. 9

Islamic finance: unveiling the mysteries (www.practicallaw.com/0-359-2952) (PLC Magazine, May 2007) by Sara Catley, PLC produced with assistance and comments from Andrew Calderwood and Natalya Pilbeam of Herbert Smith LLP, Luma Saqqaf of Linklaters LLP, Simon Sinclair of Clifford Chance LLP and Farmida Bi of Denton Wilde Sapte

Introduction to Islamic Finance by Qudeer Latif, Clifford Chance LLP

(<http://www.practicallaw.com/5-202-0621>)

Islamic finance: overview by Sara Catley, PLC, updated by PLC Finance and Natalya Pilbeam and Benjamin Halperin, Herbert Smith LLP
(<http://www.practicallaw.com/3-366-1996>)

القسم السادس (الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعيين)

Islamic Finance Qualification – The Official Workbook, 2007, Securities and Investment Institute
Application of Islamic Law in the Middle East – Interest and Islamic Banking – Saleh Majid and Faris Majid

Islamic Legal Authorities for Islamic Banking System: The Authorisation of *Shari'a*-compliant banks in the UK (Comp.Law 2006, 27(2), 54-56

القسم السابع (التمويل الإسلامي في الشرق الأوسط (الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية)

www.agfund.org

www.aljcsp.org

www.arabfund.org

www.arabianbusiness.com

www.arabnews.com

www.babrizqjameel.com

www.blueorchard.org

www.dubai-microfinance.org

www.ft.com

www.grameen-jameel.com

www.grameenfoundation.org/

www.ihc.ae

www.mof.gov.sa

www.microcapital.org

www.microfinancegateway.org

www.mixmarket.org

www.rockdalefdn.org

www.sanabelnetwork.org

Karim, Nimrah, Michael Tarazi and Xavier Reille 2008 "Islamic Microfinance: an emerging market niche" Focus Note 49 CGAP, August

القسم الثامن (التمويل الإسلامي في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا)

CGAP Focus Note No. 49, August 2008 "Islamic Microfinance: An Emerging Market Niche" -http://www.cgap.org/gm/document-1.9.5029/FocusNote_49.pdf

Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 1-2 (2007), pp 38-53 "Islamic Microfinance: A missing component in Islamic Bank" -
http://www.asafas.kyotou.ac.jp/kias/contents/pdf/kb1_2/06abd_rahim.pdf

State Bank of Pakistan IBD Circular No. 05 of 2007, 10 September 2007 "Guidelines for Islamic Microfinance Business" - <http://www.sbp.org.pk/ibd/2007/C5.htm>

Islamic Research and Training Institute, Policy Dialogue Paper No. 2 "Islamic Microfinance Development, Challenges and Initiatives" -
http://microfinancegateway.org/files/50158_file_54660.pdf

Islamic Relief Worldwide "Islamic Microfinance - Theory, Policy and Practice"
February 2008 -
<http://www.islamic-relief.com/Indepth/downloads/Islamic%20Microfinance%20-%20Theory,%20Policyand%20Practice.pdf>

AEM Info "HSBC Amanah to launch pilot Islamic microfinance programme with Islamic relief" 17
July 2008 - <http://www.ameinfo.com/163835.html>

Dahlia A, El-Hawary and Wafik Grais "Islamic Financial Services and Microfinance" June 2005 -
http://www.microfinancegateway.org/files/33625_file_Islamic_Financial_Services_and_Microfinance.pdf

Institute of Halal Investing "Islamic Microfinance" -
<http://www.investhalal.org/articles/articles/IslamicMF.pdf>

Journal of Social Issues in Southeast Asia Volume 23, Number 1, April 2008, pp. 86-103 "Islamic microfinance in Indonesia: the challenge of institutional diversity, regulation, and supervision" -
http://findarticles.com/p/articles/mi_hb3413/is_1_23/ai_n29444200

Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ) GmbH "Islamic microfinance in Indonesia" by Hans Dieter Siebel with collaboration of Wahyu Dwi Agung - <http://www.unikoeln.de/ew-fak/aef/06-2006/2006-2%20INO%20IsIMF.pdf>

Australia Indonesia Governance Research Partnership Policy Brief 9 (2008) "Harnessing Islamic Microfinance" -
http://www.aigrp.anu.edu.au/docs/projects/1024/marijan_brief.pdf

Blake Goud, "Islamic Microfinance",
<http://www.investhalal.org/articles/articles/IslamicMF.pdf>

القسم التاسع (التعثر في سداد الديون الشخصية في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية)
القانون الاتحادي الإماراتي رقم 11 لسنة 1992 بشأن بالإجراءات المدنية